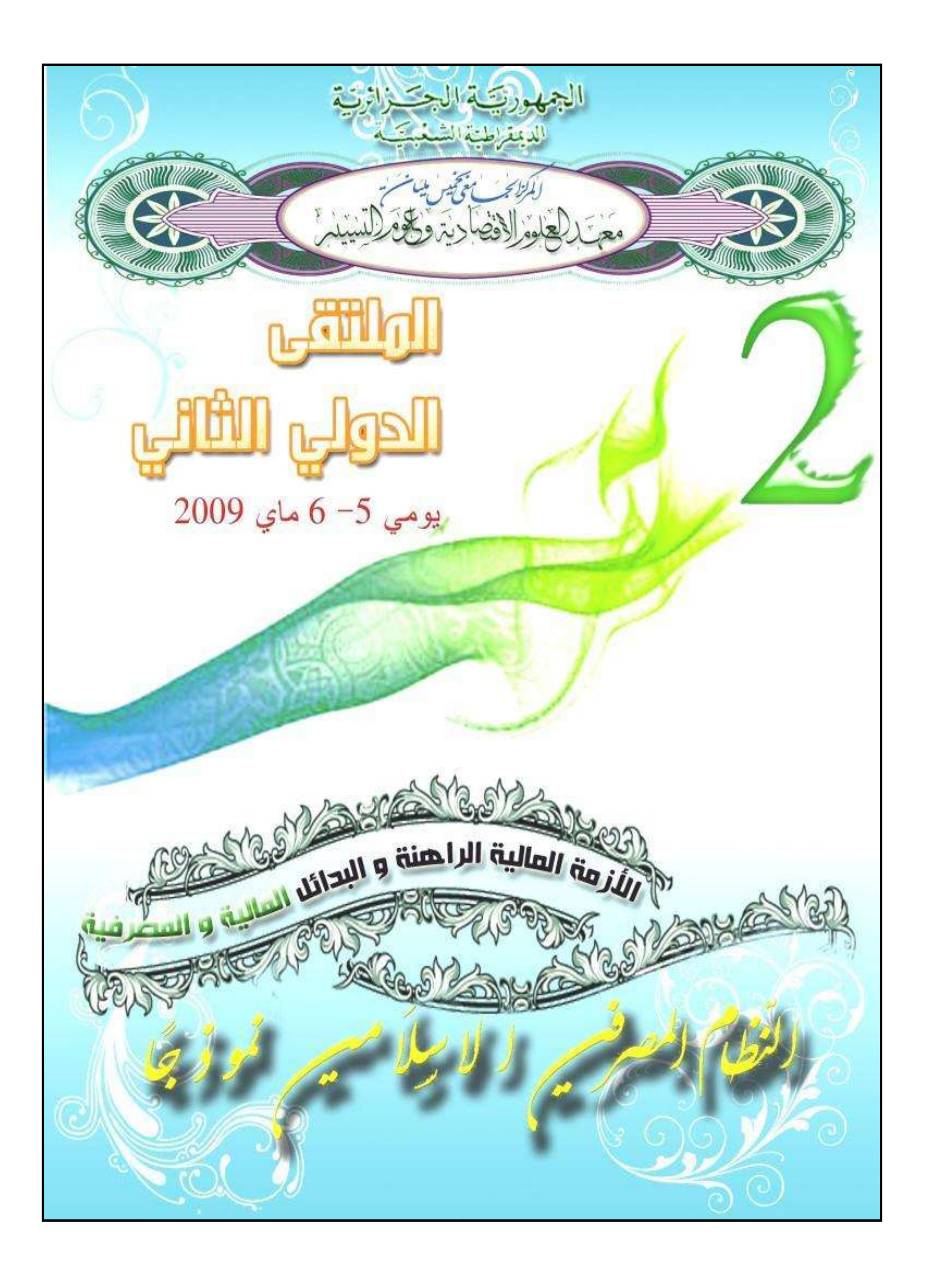

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
يومي 5- 6 ماي 2009
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الاسلامي نموذجا

# النظام المصرفي الإسلامي كبديل للوقاية من الأزمات المالية

- أ. نادية العقون
- أ.صبرينة كردودي
kerdoudis@yahoo.fr
laggounnadia@yahoo.fr
جامعة الحاج لخضر- باتنة

**ملخص.**

يعتبر موضوع الأزمات المالية من أكثر المواضيع المتداولة في الأدب الاقتصادي، فهي ظاهرة سايرت مختلف مراحل تطور النظام النقدي الدولي، وتضاعفت مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية والانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، أين أصبح الاقتصاد العالمي مبني على مستندات مالية لا مقابل لها، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للموارد، وهذا النوع من التعامل يرفضه النظام المالي الإسلامي. ورغم كل الجهود الدولية المبذولة من أجل الوقاية من هذه الأزمات، لما لها من آثار مدمرة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى سياسات وقائية شاملة تسمح بتفاديها أو على الأقل التخفيف من حدتها.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج التمويل الإسلامي كحل جوهري و بديل اقتصادي ناجح بطبيعته لنموذج التمويل التقليدي الحالي الذي يتعرض للأزمات المالية، و الدعوة إلى ضرورة إعادة التفكير في آليات النظام الرأسمالي.

**Résumé.**

Les crises financières sont considérées comme l’un des sujets les plus échangés dans la littérature économique, ce sont des phénomènes qui suivent les différentes étapes de l'évolution du système monétaire international et se sont multipliées avec l'escalade de la mondialisation financière et la nette séparation entre l'économie réelle et l'économie financière, où l'économie mondiale est basée sur des titres financiers qui n’ont aucune valeur réelle, dans une vague spéculative sans acquisition effective des ressources. Ce type de transactions est strictement refusé par le système financier islamique. L’élaboration d’une politique préventif mondiale contre les crises financières a échoué malgré tous les efforts internationaux consacrés pour prendre précaution de ces crises ou au moins alléger leurs effets destructifs.

Sur cette base, la présente étude vise à fournir un modèle de financement islamique comme une alternative économique, fiable et efficace de nature, au modèle de financement traditionnel actuel plein des crises financières et de défendre la nécessité de repenser aux mécanismes du système capitaliste.

**مقدمة.**

بعدما صُدمت الأوساط الاقتصادية العالمية بالأزمة المالية الراهنة؛ التي تعتبر أكبر أزمة مالية منذ الكساد الكبير خلال الثلاثينيات من القرن الماضي؛ تعددت الرؤى والاجتهادات التي حاولت تفسير أسباب هذه الأزمة وتقديم الحلول الناجعة التي تحول دون تكرارها مستقبلا.

من جهة أخرى اعتبر خبراء اقتصاديون أن الأزمة الراهنة فرصة ذهبية لتقديم نموذج التمويل الإسلامي للعالم والذي يقدم أساليب اقتصادية بديلة لنموذج التمويل التقليدي الحالي الذي يتعرض للأزمات بسبب تنامي الاستثمار النقدي به. وعلى هذا الأساس سنحاول في هذه الورقة دراسة هذه الرؤية، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

**هل أنقذ نظـــام التمويـــل الإســـلامي الدول التي تطبقه من الأزمة المالية؟**

هذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات هي:

– ما هي الأسباب التي تقف وراء هذه الأزمة العنيفة؟ كيف بدأت؟ وكيف انتشرت من مركزها في قطاع التمويل العقاري الأمريكي لتشمل النظام الرأسمالي كله؟

– ما مدى قدرة نظام التمويل الإسلامي على الصمود أمام الأزمات المالية الدولية؟ و هل أنقذ نظام التمويل الإسلامي الدول التي تطبقه من الأزمة المالية الحديثة؟

– هل ستصغي الحكومات الغربية والإسلامية إلى أصوات الخبراء الاقتصاديين المنادين بضرورة إعادة التفكير في آليات النظام الرأسمالي؟ وتبني النظام المصرفي الإسلامي كآلية للوقاية من الوقوع في مثل هذه الأزمات ؟

وسنحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال تقسيم هذه الورقة إلى محورين:

المحور الأول: تناولنا فيه طبيعة الأزمة المالية الراهنة أسبابها، وأهم انعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي ككل.

القسم الثاني: تم فيه تناول نشأة النظام المصرفي الإسلامي، أسباب توسع وانتشار البنوك الإسلامية، قواعد وضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي.

## I. الأزمة المـــالية العالميـــة.

يواجه العالم اليوم إحدى أكبر الأزمات المالية التي هزت أكبر اقتصاديات العالم، وزعزعت استقرار أكبر وأعرق الأسواق المالية الدولية، وامتدت تداعياتها لتهدد بإغراق الاقتصاد العالمي بأكمله وتعميق حدة الفقر والبطالة.

## 1- طبيعة وأسباب الأزمة.

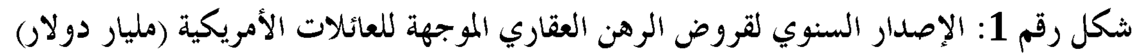
لقد لعب القطاع المصرفي –القطاع المالي بصفة عامة- دورا هائلا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر وبذور الأزمات المالية من خلال انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة .

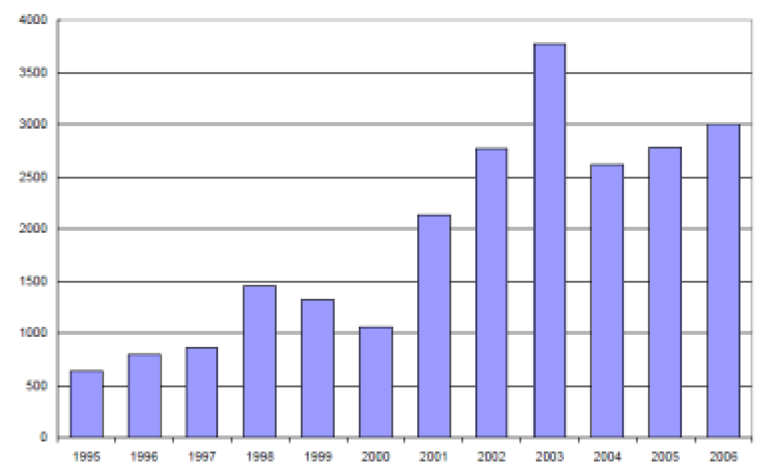
ومن هنا تظهر حقيقة هذه الأزمة باعتبارها أزمة"مالية"بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني[1].

إن السبب المباشر الذي فجر الأزمة هو التعثر الكبير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة بسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ما عليهم من ديون مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقارات الذي هو محل تلك الديون . وعموما يرجع الكثيرين سبب الأزمات المالية بشكل عام إلى طبيعة النظام الرأسمالي وآليات عمله، ويمكن حصر أهم أسباب الأزمة المالية الراهنة فيما يلي:

### 1-1- الإفراط في منح القروض الأقل جودة"les subprime".

تعتبر العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، أين شهدت القروض الموجهة لضعيفي الملاءة طفرة في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة، إذ لم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني، وقد بدأت الأزمة فيما يعرف بالرهون العقارية الأقل جودة "les subprime"[2]، وهي قروض لمقترضين يتميزون بنسبة الدين إلى الدخل تتعدى 55% ،أو الذين تكون لديهم نسبة مبلغ القرض إلى قيمة الثروة تزيد عن 85%، أي أنها تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي[3].ولكن هذا النظام لا يمكنه العمل إلا إذا بقيت معدلات القروض منخفضة وقيمة العقارات تزيد باستمرار، ضامنة بذلك رأس المال وفوائد.


**شكل رقم 1: الإصدار السنوي لقروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية (مليار دولار)**



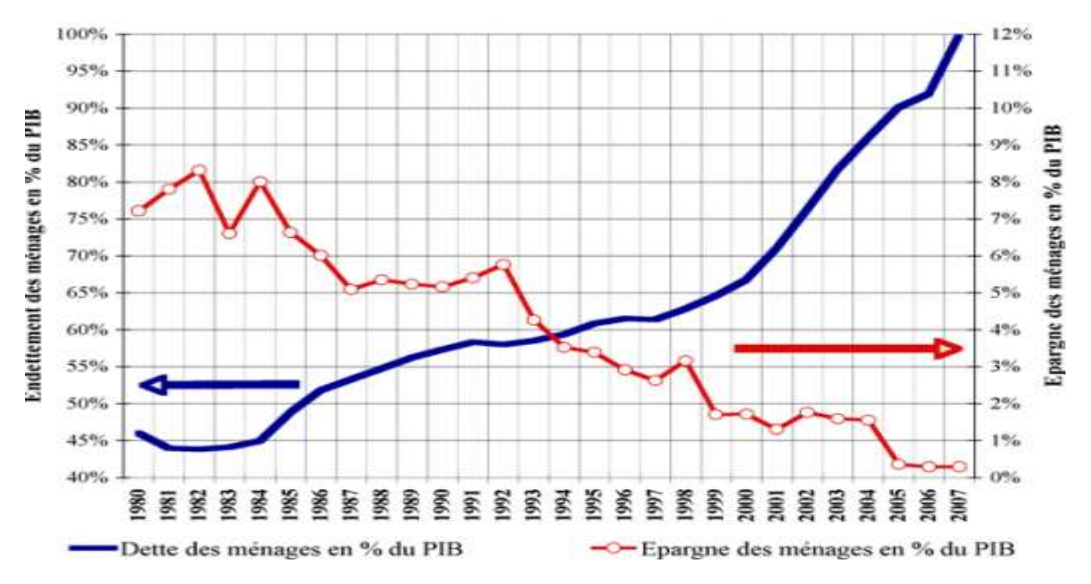

**Source** :René Ricol, Rapport sur la crise financière, Mission confiée par le Président de la République Dans le contexte de la Présidence française de l'Union européenne 2008,P.25
http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/BRP/084000587/0000.pdf. vu le 25/02/2009

لقد بدأت الأزمة الحالية بصعوبات لدى الأسر الأمريكية ذات الدخل الضعيف عند تسديد قروضها السكنية، فاقتراض الأسر الأمريكية ارتكز على معدل فائدة جد منخفض مطبق لعدة سنوات من طرف البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية "FDE " انطلاقا من سنة 2001 بعد أزمة البورصة لقيم" الأنترنت"، أو ما يسمى "فقاعة الانترنت" وهي فقاعة مضاربية نشأة في الأسواق المالية التي بالغت في تقدير أسهم المنتجات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة(الاتصالات عن بعد، الإعلام الآلي).

بالإضافة إلى الإقراض بمعدل فائدة منخفض، فإن المواطن الأمريكي الذي يشتري بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، يحاول الحصول على قرض جديد من الدرجة الثانية عند ارتفاع قيمة هذا العقار، ومنهما جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، و بالتالي فهي معرضة أكثر للمخاطر في حالة انخفاض قيمة العقارات.[4]

ومنذ منتصف أكتوبر 2007، عرفت16% من هذه العقود تأخرا في التسديد أو أنها في إطار والتصفية. وهذا الانفجار في الائتمان قاد إلى التصاعد الكبير لمديونية العائلات الأمريكية، ورافقه انهيار مثير في الادخار.

**شكل رقم 2: مقارنة بين مديونية العائلات وإدخاراتها في الولايات المتحدة الأمريكية(% منPIB).**




**Source** : Jacques Sapir**, « Les racines sociales de la crise financière Implications pour l'Europe ».** P.4. http://www.france.attac.org/spip.php?article9400.vu le 02/03/ 2009.

من خلال الشكل يظهر أن مديونية العائلات بقيت مستقرة بين 40% و 45% من قيمة PIB خلال سنوات 1960 و1970، لتعرف أول ارتفاع لها سنة 1984قبل أن تنفجر فعليا سنة 2001، في حين انهار معدل الادخار الخاص بالعائلات إلى 0.3% من قيمة PIB.

أما بالنسبة لمديونية البلدان الأوروبية [5] فنلاحظ من خلال معطيات سنة 2006 أن هناك اختلاف في مديونية العائلات في أكبر بلدان الاتحاد الأوروبي، فبريطانيا وإسبانيا لها معدلات مديونية تضاهي تلك السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الأسر في هذه البلدان استفادت من إمكانية الاقتراض من خلال الارتفاع في قيمة ثروتهم العقارية فيما يسمى بـــ "l'hypothèque rechargeable"، ويمكن أن نلاحظ

أثرها بوضوح في إسبانيا أين ارتفعت أسعار العقارات بـــ247% بين 1997 و 2005. كما أن مديونية العائلات الإسبانية ارتفعت من 84% إلى100% من قيمة PIB بين 2006 و2007.

**جدول رقم 1: مديونية العائلات كنسبة مئوية من قيمة PIB لسنة 2006**

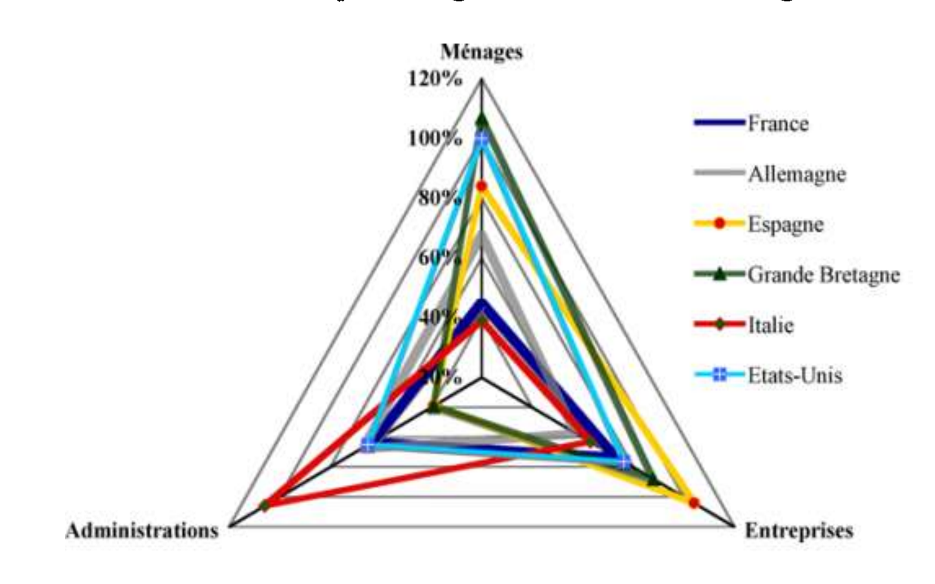
| فرنسا | ألمانيا | اسبانيا | بريطانيا | إيطاليا |
|---|---|---|---|---|
| %45 | %68 | %84 | %107 | %39 |

**Sources**: Jacques Sapir, OP.Cit. P.5.

ففي بريطانيا مثلا قدرت مديونية العائلات بـــ 107% من قيمة PIB، كما أن معدل الادخار لدى العائلات ضعيف جدا بل وفي تناقص، وعلى العكس بالنسبة لكل من فرنسا وإيطاليا، فإن مديونية العائلات متواضعة، كما أن بريطانيا وارلاندا عرفتا أزمة الرهن العقاري مشابهة جدا للازمة الأمريكية التي مست مجموع الهيكل المصرفي لهذه البلدان، في حين تعتبر البنوك الألمانية من بين المتضررين من الأزمة.

إن البلدان التي اتبعت النموذج الأمريكي من خلال تبني نموذج نيولبيرالي للاقتصاد المالي المفتوح، والحفاظ على استمرار النمو من خلال اللجوء إلى مديونية كبيرة للعائلات تعرضت إلى ارتفاع التفاوت الاجتماعي، فالنموذج الأمريكي كشف بحق عن "مصيدة الدين" للعائلات الأكثر تواضعا.

**شكل رقم 3: مقارنة نماذج المديونية الأوروبية بالنموذج الأمريكي سنة 2006( % من PIB)**

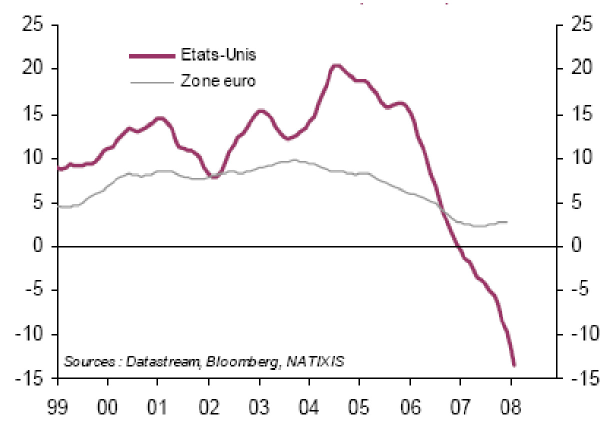



**Source** : Jacques Sapir, 0P.Cit,P.4.

## 1-2- الارتفاع في معدلات الفائدة.

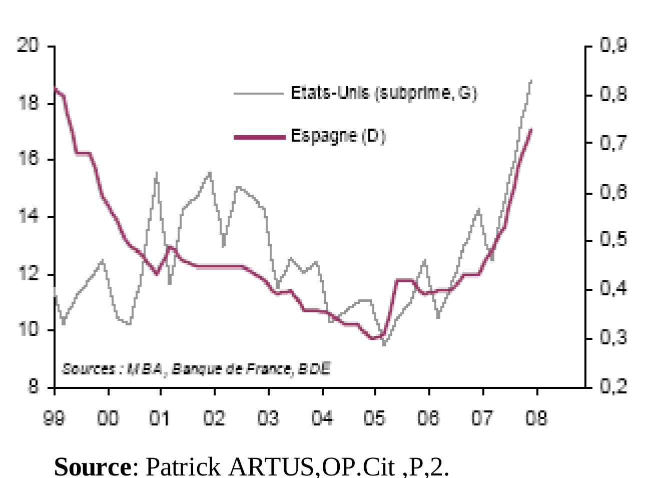
إن قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغير، وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من 2% إلى حوالي 5.7%، جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاءة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها[6] وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم[7]. وأزداد عددهم مع مرور الوقت ليخلق جوا من الذعر في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار. وهو ما أدى بأسعار العقارات إلى التراجع والانخفاض، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت أسعار المنازل إلى أقل من قيمة القروض التي تفترض هذه المنازل كضمانات لها، كما أن زيادة العجز عن التسديد وإعادة بيع المنازل المرهونة زاد من حدة الانخفاض في أسعار العقارات وزيادة خسائر المقرضين، إذ تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع.

**شكل رقم 4: تراجع أسعار العقارات (GA%)**




**Source**: Patrick ARTUS, OP.Cit ,P.5.

**شكل رقم5: معدل عجز العائلات عن تسديد قروض الرهن العقاري (%)**




**Source**: Patrick ARTUS,OP.Cit ,P,2.

## 1-3-تركيز المخاطر والتعامل في المشتقات المالية.

يعطي العقار لمالكه الحق في الاقتراض من البنك، والبنك بدوره يعيد استخدام نفس العقار للاقتراض بموجبه من المؤسسات المالية الأخرى، فالبنك يستخدم محفظة الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة فيما يعرف بالتوريق (la titrisation) يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وتستمر العملية بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى. وهكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد"العقارات" إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة"المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض[8]. وبما أن القروض العقارية أصل مالي يدر عائدا للبنك أو الصندوق الاستثماري الذي يملكها، فإن أوراق

الرهون العقارية هي بالتالي أصول مشتقة، أي شكل من أشكال المشتقات المالية[9]. كما أن نمو أسعار العقارات أدى إلى تطوير هذه الهندسة المالية وزيادة الطلب على هذه المنتجات بعيدا عن أي رقابة، فمثلا تطور سوق " RMBS Residential Mortage Backed Securities" أو "قروض الرهن العقاري للعائلات" وارتفعت قيمتها من640 إلى 2000مليار دولار بين سنتي 2000 و2007 كما ارتفع نصيب القروض العقارية الأقل جودة من 8% إلى 20%[10]. ونظراً لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق المالية نتيجة لتكالب الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شللها[11].

## 1-4-نقص الرقابة والإشراف .

فالبنوك التجارية تخضع في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية والرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية[12].

## 1-5- ضعف أو فقدان الثقة في النظام المالي.

لقد تكاتفت العناصر الثلاثة السابقة في خلق الأزمة المالية، و لم يقتصر أثرها على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو " الثقة"، إذ تصبح الأمور أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي، ويزداد الأمر تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، إذ أن أي مشكلة تصيب إحدى هذه المؤسسات،لا بد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي[13].

## 1-6- الجوانب السلوكية والأخلاقية للأزمة.

لقد أظهرت الأزمة أن من أهم أسبابها هو السلوكات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع والفزع، إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي استشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الفساد والمعلومات المضللة، و ذلك لأن الدافع الرئيسي للمتعاملين في البورصات أو الأسواق المالية هو المضاربة للحصول على مزيد من الفوائد والأرباح وليس الاستثمار الحقيقي، كما أن أغلب المضاربين في الأسواق المالية يسلكون أسلوب القطيع فسلوكهم مبني على الإشاعات وعلى معلومات وتحليلات غير حقيقية، وهذا ما جعلهم يتهافتون على بيع ما لديهم من أوراق مالية وبكميات كبيرة فتوالى انخفاض الأسعار في البورصات وتراجعت مؤشراتها [14] . فالأزمة الراهنة ليست سوى أزمة أخلاقية، اجتماعية وسياسية في آن واحد.

إلى جانب الأسباب التي تم ذكرها هناك عوامل أخرى أدت إلى توسيع الأزمة.

## 1-7- اختفاء السيولة من بعض الأسواق في فترة الخوف.

فالأزمة المالية توسعت من خلال اختفاء السيولة من بعض الأسواق المالية الهامة كسوق مابين البنوك، من خلال ارتفاع معدل الفائدة مابين البنوك، الذي ساعد على انخفاض عرض القروض ، ففي حين قاد انهيار بورصة الأسهم في مجال التكنولوجيا المتطورة عام 2000، إلى موجة استياء وعدم ثقة الجمهور بهذه الشركات، فإن الأزمة الراهنة في سوق الائتمان أدت إلى انعدام الثقة بين البنوك نفسها، إذ لا أحد من البنوك يستعجل لإقراض البنك الآخر، لأنه لا يعرف ما وضعه المالي الحقيقي[15].

### 1-8- من خلال"المسرع المالي".

وهذه النظرية معروفة، فعندما يتراجع النمو الاقتصادي، يتزايد خطر عجز المقترضين عن التسديد، وتتناقص قيمة ضمانات الرهون العقارية، وهذا ما يؤدي إلى تناقص عرض القروض من طرف البنوك[16].

### 1-9- عدم تماثل المعلومات.

ففي الوقت الذي تضخمت فيه الفقاعة المضاربية عام 2007، ثم انفجارها، تزايدت مخاطر العجز عن السداد. ومشكل عدم تماثل المعلومات نتج خاصة عن الابتكارات المالية من خلال الشك حول نوعية هذه المنتجات، خاصة تلك المتعلقة بقروض الرهن العقاري، الشيء الذي أدى إلى انخفاض قيمتها وحتى إلى اختفاء هذه السوق في حد ذاتها. كما أن التخوف والشك حول ملاءة البنوك نفسها أدى إلى انتشار مشكل عدم تماثل المعلومات إلى سوق مابين البنوك وبالتالي رفع معدلات الفائدة في هذه السوق وهو ما أدى إلى شح في السيولة[17].

## 2-علاقة أزمة الائتمان العالمي بصناديق التحوط.

إن السيولة النقدية الهائلة والمكسب السريع قادا لانتشار ظاهرة صناديق التحوط في أنحاء العالم، إذ تسيطر على ثلث مداولات الأسهم، وبحوزتها أصول بقيمة 2 تريليون دولار، والأهم أن صندوق التحوط غير مسجل، ولا يخضع للرقابة مثل صناديق الاستثمار العادية.

تعمل هذه الصناديق على أساس الاقتراض من مؤسسات مالية كالبنوك بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة وتربح من الفرق بين القيمتين، وهو ما يسمى "الرفع المالي".

لقد استثمرت صناديق التحوط في"الأدوات المالية" التي تدرّ أرباحا خيالية. وإحدى هذه "الأدوات المالية" كان التداول بسندات معتمدة على القروض الممنوحة في سوق القروض العقارية الثانوية (les subprime) ،فخلافا لسوق القروض الرئيسية، تقوم شركات القروض في السوق الثانوية بمنح قروض إسكان مسهلة لزبائن لا يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد، ووصلت قيمة سندات هذه السوق منذ عام 2000 إلى 1,8 تريليون دولار. وقد قام صندوقا التحوط التابعان لشركة "بير-ستيرنز" والبنك الاستثماري النيويوركي، بجمع مئات ملايين الدولارات من مستثمرين أثرياء، واقترضا أضعاف المبلغ من أكبر البنوك في وول ستريت، وبدآ التداول بسندات سوق القروض العقارية الثانوية حتى أعلنا إفلاسهما [18].

## 3-الآثار المترتبة عن الأزمة.

لازالت أزمة الرهن العقاري الأمريكية تلقي بتوابعها على الاقتصاد العالمي، حيث طالت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وأدت إلى خسائر مالية يصعب حصرها. ولعل أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي، فأزمة الرهن العقاري تؤثر على البنوك، وبالتالي تؤدي إلى تراجع وتقليص عرض القروض، وهذا ما يؤدي إلى الركود ويؤثر على المؤسسات. إذ أعلن "دومينيك ستراوسكان" رئيس صندوق النقد الدولي أن معظم مخاطر تراجع الاقتصاد العالمي قد تحققت، وتوقع تباطؤ النمو العالمي إلى7.3 % عام 2009 [19]وهو أدنى النسب في العقدين الأخيرين .وقال إن بطء النمو العالمي يأتي من التباطؤ في الاقتصاد الأميركي، الذي أثر بشكل سريع على نظيره الأوروبي.

### 3-1-تراجع البورصات العالمية والأثر المعدي للأزمة[20].

لقد كانت أسهم القطاع المصرفي قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة، وقد زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121.6 مليار دولار من أجل ذلك، وذلك نتيجة لما يلي:

- **العامل الأول**، توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة؛
- **العامل الثاني**: يكمن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية، وذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي؛
- **العامل الثالث**: والأهم هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن ثم التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

كما أن أعراض العدوى بدأت تصيب عددا من المؤسسات المالية فمثلا تراجعت أسهم سيتي جروب أكبر بنوك أمريكا بنسبة 15 %، وهبطت أسهم غولدمان ساكس بنسبة 12 % وتراجعت أسهم جي بي مورغان تشيس آند كومباني بنسبة 10 %. أما مورغان ستانلي، أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، فقد هبطت أسهمها بنسبة 14 %...إلخ ، وتملك الخوف باقي البنوك التي بدأت تضيق الخناق على عمليات الإقراض مما يهدد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان ، كما أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ 450 مليار دولار، وزاد العجز التجاري عن 65 مليار دولار.

وعلى الرغم من كل الإجراءات المتبعة للتخفيف من حدة الأزمة إلا أن هذا لم يؤدي إلى منع انتشار الظاهرة عالميا، فالسوق الأمريكية ترتبط ارتباطا عضويا بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر ، وقد انعكس ذلك في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان ، في حين كان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، أما بالنسبة للأسواق المالية الأوروبية فقد تراجعت جميعها جراء هذا الانخفاض، فمثلا تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدنمارك وفنلندا بريطانيا وألمانيا وانخفض ومؤشر نيكاي الياباني ، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو 1.7 من قيمته.

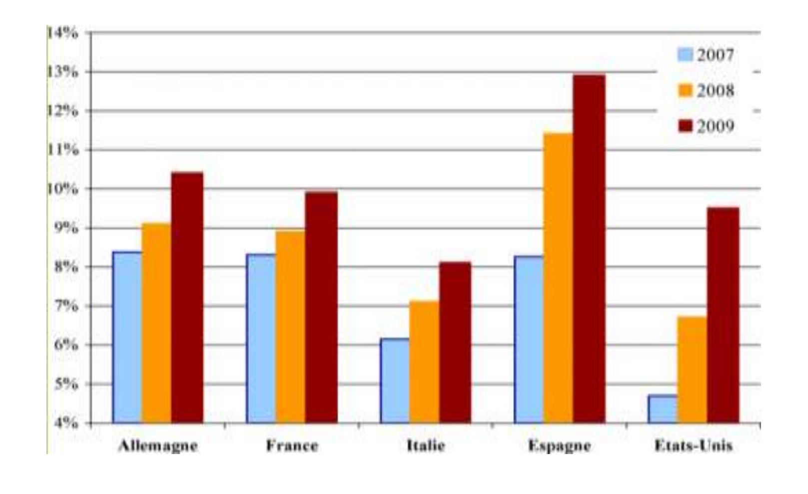
أما بالنسبة لأسواق الأسهم العربية فقد بقيت بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين هذه الأسواق والأسواق الدولية.

### 3-2-الأزمة المالية والبطالة.

لقد تزايدت معدلات البطالة على إثر الأزمة المالية، إذ عرفت البنوك ومختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال، وخاصة مع إعلان صندوق النقد الدولي توقعاته الجديدة حول انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009، كما حذرت مرظمة العمل الدولية من زيادة دراماتيكية في عدد العاطلين من العمل خلال الأعوام المقبلة، ويعتبر القطاع المال من بين القطاعات الأكثر تعرضا لتسريح العمال فمثلا في بريطانيا عقر الخصخصة تم تأميم بنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري والاستغناء عن أكثر من 2000 موظف، وفي ألمانيا قرر مصرف كوميرتس بنك ثاني أكبر البنوك الألمانية الاستغناء عن 9000 وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه دريسدنر بنك[21] .



**شكل رقم6: تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوروبية(%)**



Source: Jacques Sapir,OP.Cit.P.14.

.

ولا يقتصر الأمر على البلدان الصناعية فحسب، بل تواجه البلدان النامية أيضا تحديا جديدا ناشئا عن الأزمة المالية العالمية، التي تتحول بسرعة إلى أزمة بطالة. وتقوم مجموعة البنك الدولي حالياً بالمساعدة في إنقاذ الأوضاع المالية، بيد أنها ترى ضرورة مواصلة تركيزها على إنقاذ الأوضاع الإنسانية للملايين من المتضررين.

### 3-3- أزمة الائتمان العالمي والفقر.

لقد أدت أزمتا المواد الغذائية والوقود اللتان وقعتا في الفترة الأخيرة إلى إعادة الملايين من البشر إلى براثن الفقر والجوع. ومن المر جح أن يؤدي التضييق الائتماني الشديد وانخفاض معدلات النمو إلى تقليص إيرادات الحكومات وقدرتها على الاستثمار من أجل الوفاء باحتياجات الأهداف الموضوعة لقطاعي التعليم والرعاية الصحية، فض لا عن الإنفاق على البنية الأساسية اللازمة لاستدامة النمو. ويمكن كذلك أن يؤدي كل انخفاض بنسبة واحد في المائة في معدل النمو إلى إفقار 20 مليون شخص ، إذ سيكون الفقراء هم الأشد تض ررا من هذه الأزمة، مثلما كانوا في سابقاتها[22]. فالأزمة المالية تتح ول إلى أزمة إنسانية إذا تُرك الفقراء وحدهم في الدفاع عن أنفسهم. وفي هذا الصدد يتعين على الحكومات أن تفي بالتزاماتها تجاه زيادة المعونات إلى الأشخاص الأكثر معاناة.

### 3-4- الأثر على سوق النفط[23].

إن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي سيؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يشكل حوالي 60 % من إجمالي الصادرات العربية إضافة إلى احتمالات تأثر الاستثمارات العربية في الخارج التي تقدر بمليارات الدولارات. و قد تسببت الأزمة المالية المتفاقمة بانخفاض سعر النفط نتيجة لتراجع النمو، ليبلغ سعر البرميل أقل من 90 دولار للبرميل.

ويبقى الباب مفتوحا أمام مزيد من التداعيات لأزمة الرهن العقاري على أسواق العالم من دون استثناء.

## II. التمويـــل الإســـلامي والأزمـــة الماليـــة الراهنـــة.

### 1-نشأة النظام المصرفي الإسلامي.

ترجع أسس هذا النظام الإسلامي إلى القرن السابع، حيث حدد الرسول "ص" عدة قواعد للمعاملات المالية الإسلامية تعكس الجو العام السائد في تلك الحقبة التي كان ينتشر فيها الربا ، ثم بطل التعامل بهذه الأسس لفترة من الزمن، لتعود وتبعث من جديد في السبعينيات في مصر وباكستان، إلا أن الأمر انتهى بها إلى الفشل، وفي التسعينيات، وبفضل بنك التنمية الإسلامية، شهد الشرق الأوسط ظهور أدوات مالية جديدة بالإضافة إلى بنوك وأنظمة مالية أكثر حداثة وتوافقاً مع العالم المعاصر. وقد انطلقت فكرة المصارف الإسلامية من ثلاث مبادئ أساسية:

**المبدأ الأول: التحريم القطعي والواضح للربا :** وهذا التحريم أساسه تحريم المعاملات المبنية على الغرر؛ أي مبادلة مال قار (أي قرض محدد ونسبة فائدة محددة) بمال متغير (أي قرض محدد ونسبة ربح مجهولة ، فالإسلام لا يقر إلا بمعادلة القار بالقار أو المتغير بالمتغير، أي اقتسام المتغير من الربح أو المتغير من الخسارة. والبعد الثاني لهذا التحريم هو بعد خلقي واجتماعي؛ حيث إن عملية التعاقدية التي تنفي أساسا أقسام الربح والخسارة تعني حتما وجود تمانع بين الناس، أي تأسيس المعاملات على فردية المصالح، وبالتالي نفي مبدأ التكافل وتقاسم المصلحة لتحقيق بناء الأمة الإسلامية.

**المبدأ الثاني: لا فارق بين الربا والفائدة إسلاميًا :** فالشريعة الإسلامية لا تفرق بين الفائدة والربا كما هو الشأن بالنسبة للفكر الليبرالي*، أي بين نسبة فائدة عالية ونسبة فائدة معتدلة، وذلك قياسًا على المبدأ الشرعي الذي يؤكد أن ما حرم قليله فكثيره حرام ، حتى لا يفتح باب التحايل على الحدود الإسلامية ، فالممنوع هو مبدأ الغرر في المعاملات الربوية وليس مستواه.

**المبدأ الثالث: الاستثمار في الأنشطة الحلال:** فالشريعة الإسلامية تحرم التعامل في الأمور المحرمة شرعا (الخمر والبغاء، المخدرات، الأسلحة.....)

ويعتبر الدكتور أحمد النجار أول من افتتح أول مصرف ادخاري محلي للعمل بأسس تتفق مع الشريعة الإسلامية وذلك سنة 1963 بمصر وبمعاونة من الحكومة المصرية، على أساس تجميع المدخرات من أهل القرى، واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي، والربح الناتج عن هذه العملية يقسم بين البنك وأصحاب الأموال وحققت التجربة نجاحا كبيرا خلال أربعة سنوات هو عمر هذه التجربة، وانتشرت هذه البنوك حيث بلغت 9 فروع كبيرة، وما يزيد على عشرين فرعا صغيرا، ولكن هذه التجربة تعطلت وتوقفت نهائيـــا[24].

وفي عام 1971م تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، بمقتضى قانون رقم 66 الذي ينص صراحة على تحريم التعامل بالربـــا وقام البنك بقبول الودائع واستثمارها وقد تبعته لجان الزكاة في جميع أنحاء القطر المصري هذا البنك مملوك بالكامل للدولة حيث يتكون رأس ماله من موارد خارج موازنة الدولة تخصص له[25] وفي سنة 1975 تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالسعودية، كبنك دولي هدفه تنشيط حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.[26]

وتعتبر الانطلاقة الفعلية للبنوك الإسلامية عـــام 1975 وهو تاريخ إنشاء بنك دبي الإسلامي ثم توالت العملية في كثير من دول العالم الإسلامي وحتى في أوروبا وأمريكا مثل مجموعتا دار المال الإسلامي ومجموعة البركة الإسلامية التي تضم عددا من البنوك والشركات المالية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي والغربي.[27]

ويعرف الدكتور أحمد النجار البنوك الإسلامية بأنها: «كيان ووعاء، يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من

النظرية إلى التطبيق، ومن التصور إلى الواقع المحسوس، فهو يجذب رأس المال الذي يمكن أن يكون عاطلا ليخرج أصحابه من التعامل به مع بيوتات يجدون في صدورهم حرجا من التعامل معها.[28]

أما الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية فقد عرف البنك الإسلامي في الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية بأنه:" مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات أو المساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية".[29]

وإطلاق صفة "الإسلامي" على منتج مالي أو معاملة مالية يعني احترام خمسة مبادئ حددها النظام الإسلامي المالي، وهي تحريم الربا وتحريم بيع الغرر والميسر وتحريم التعامل في الأمور المحرمة شرعا (الخمر والزنا..) وتقاسم الربح والخسارة وتحريم التوريق إلا بشروط.

ومع أن النظام المصرفي الإسلامي يطبق أساسا في الدول الإسلامية كدول الخليج وبعض دول شرق آسيا، فإنه بدأ ينتشر في أميركا وأوروبا بعد ازدياد عائدات النفط وما تولد عنه من سيولة غزت أسواق المال الغربية فصار مهتما أكثر من أي وقت مضى بهذا النظام المالي المتأسس على الشريعة الإسلامية، خاصة مع تنامي وتفاقم الأزمة المالية الراهنة.

## 2-أسباب توسع وانتشار البنوك الإسلامية.

أهم أسباب توسع وانتشار المؤسســات المالية الإسلامية؛ حسب التقرير الذي أعدته وكالة التصنيف العالميــة (موديز) حول التمويل الإسلامي هي:[30]

**أولا:** حسب نظرية الاقتصاد الجزئي إن السوق المزدهر والمربح يجذب بشكل طبيعي دخول لاعبين جدد، بسبب الطلبات المتزايدة التي تحتاج لتلبيتها عبر عروض إضافية، إذ أن الطلب حاليا هو من يوجه هذا السوق.

**ثانيا:** لا تزال صناعة الصيرفة بعيدة عن توفير احتياجات التمويل في قطاع التجزئة على نحو مثالي، خصوصا في الأقطار العربية التي يتركز فيها اكبر عدد للمسلمين في العالم، ولا يزال أمام صناعة خدمات التجزئة المصرفية التي تم اكتشافها في التسعينات بمنطقة الشرق الأوسط الكثير لتقوم به، خصوصا في مجال الرهون العقارية، حيث توفر المؤسسات المالية الإسلامية حلولا جذابة.

**ثالثا:** تدعم الحكومات بشكل كبير جدا الصناعة المالية الإسلامية لسببين رئيسيين: الأول رمزي ويشتمل على عنصر الرعاية أو لإظهار شكل من أشكال تحول الدولة نحو تعدد المؤسسات في البلاد، أما السبب الآخر فهو اقتصادي بحت، إذ تشكل المؤسسات المالية الإسلامية أدوات قوية لتمويل احتياجات البنية التحتية الكبيرة في

منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن نشهد مؤسسات جديدة مثل مصرف الريان في قطر، ومصرف نور الإسلامي في دبي، وبنك الهلال في أبوظبي، وبنك المصرف في البحرين.

وفي آسيا، خصوصا ماليزيا، تعمل البنوك التقليدية التي توفر منتجات موافقة للشريعة منذ أعوام عبر نوافذ إسلامية لتأسيس أفرع إسلامية متخصصة، الأمر الذي سيمنح مزيدا من الرؤية والوضوح لسوق الصيرفة ككل، والمساهمة بالنجاح المتضاعف للتمويل الإسلامي في البلاد، خصوصا بعد دعم الحكومة لأكثر من عقدين للصناعة الموافقة للشريعة كنموذج مالي بديل، الذي أصبح يتحكم بأكثر من 15 % من أصول الصيرفة في ماليزيا، ويشير هذا الأمر إلى أن التمويل الإسلامي لا يتعلق بالوساطة المصرفية السهلة فقط، التي تشمل اصطياد الودائع الرخيصة لإعادة تدويرها عبر استثمارات ائتمانية جاذبة، بل يتميز بزيادة التنويع التشغيلي بعيدا عن عمليات الإقراض البحتة.

**رابعا: تنامي حجم المؤسسات الإسلامية بالنظر إلى رأس المال المدفوع على الأقل.**

الحجم مهم جدا في الصيرفة، ولوقت طويل كانت المؤسسات المالية الإسلامية محصورة في بيئة معينة، لكنها الآن أصبحت جزءا من اتجاه عام رئيسي في صناعة التمويل، خصوصا أن البنوك النامية تحتاج لمزيد من رأس المال، لتحضير النمو المستقبلي.

.بمعنى آخر، إن زيادة رأس المال اليوم تعني أن المساهمين والمديرين في صناعة التمويل الإسلامي يثقون بأن المستقبل باهر، هذا الأمر وحده سيقود إلى نمو أعلى، ومن ناحيتها اكتشفت البنوك الموافقة للشريعة أن هناك أقاليم جديدة وبدأت باكتشاف آفاق غير مسبوقة من حيث التنوع التشغيلي في مجالات تجارية جديدة، خصوصا خدمات الصيرفة للشركات، وتمويل المشاريع، وخدمات الصيرفة الاستثمارية، ومن حيث التوسع الجغرافي، خصوصا في دول آسيا المسلمة وأفريقيا وأوروبا، وبالتالي كان للمؤسسات المالية الإسلامية نزعة لدخول مخاطر اكبر لم تكن معتادة على إدارتها والتي بدورها استوجبت بناء موازنة عامة صامدة وحواجز رأسمال قوية، وتقول النظرية أن رأس المال يعمل كحاجز ضد الخسائر غير المتوقعة، ولهذا السبب تزيد المؤسسات من رأسمالها.[31]

علاوة على هذا، فإن البنوك الجديدة ليست نسخة عن سابقاتها، فالكثير من المؤسسات المالية الجديدة تطمح أن تكون عامة من خلال قواعد رأس المال الكبيرة فيها جدا منذ بداية تأسيسها مما يعني أن توجهها الحالي عالمي.

## 3-هل أنقذ النظام المـــالي الإسلامي الدول التي تطبقه من الأزمة المالية؟

نشر موقع صحيفة لا ليبر بلجيك، تقريراً عن الفرق بين النظام المالي الإسلامي وغيره من الأنظمة المالية الأخرى المتعارف عليها عالمياً، متسائلاً ما إذا كان تطبيق هذا النظام قد قام بشكل أو بآخر بحماية الدول الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية، ويشير التقرير إلى أن المسلمين يطبقون في أنظمتهم المالية، قواعد حازمة وفى بعض الأحيان

"عتيقة"، تقوم على أسس الشريعة الإسلامية التي تنظم الأنشطة والممارسات اليومية للمسلمين في علاقاتهم الإنسانية بعضهم ببعض. **فما هو إذن الذي يميز النظام الإسلامي عن غيره من الأنظمة المتعارف عليها؟**

إن المال في الإسلام لا يمثل غاية في حد ذاته، بل إنه وسيلة لتمويل المشروعات الاجتماعية من خلال القيمة المضافة، مما يعني أن لكل عملية مالية، يوجد بالضرورة مقابل اقتصادي فعلي، وبالتالي بات النظام المالي الإسلامي أكثر أماناً عن غيره من الأنظمة المالية التقليدية . وينعكس هذا الأمر اليوم بطريقة ملموسة من خلال تطبيق عدد من القواعد، من بينها إلغاء معدلات الفائدة داخل النظام الإسلامي، ومنع الاستثمارات في بعض القطاعات كالسجائر والخمور والأسلحة ولحوم الخنزير...إلخ.

ويذكر التقرير السابق (صحيفة لا ليبر بلجيك ) أنه على الرغم من أن القواعد التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي قد عفا عليها الزمن في بعض الأحيان، إلا أنها نجحت في تحقيق استثمارات "صحية"، فقد كونت حول نظام التمويل الإسلامي ما يشبه الحاجز الذي مكنه من تجنب تأثير الدومينو في الأزمة المالية التي تضرب العالم اليوم، إلا أن التقرير قد حذر في نهايته بعدم الانخداع بالنظام المالي الإسلامي الذي يقوم أيضاً بتطوير شكل ما من أشكال الرياء يسمح له بالتعايش وبتحقيق أرباح تتوافق مع الشريعة.

**هل يعني ذلك أن هذه النظم الإسلامية قد نجحت بدورها في حماية الدول الإسلامية بصورة أو بأخرى خلال الأزمة المالية الحالية؟**

أو بمعنى آخر ما هو أثر أزمة النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية الإسلامية؛ من مصارف وشركات استثمار ودور تمويل وما في حكم ذلك ؟

للرد على هذا التساؤلات يجب إبراز مفاهيم وقواعد النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي وبيان مرجعيته وتطبيقاته، والتأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه، من خلال التركيز على قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي بما يضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات.

## 4- قواعد وضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي.

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي[32]:

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل: الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية

التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد، هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائمًا أبدًا وفريق خاسر دائمًا أبدًا ، بل المشاركة في الربح والخسارة؛( صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمرابحة وبالاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمساقاة )، وحرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية.

- تحريم نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، ولقد كيف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهى عنها شرعًا.

- حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة.

مما سبق يمكن القول أن الأسبا ب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية الراهنة هي نفسها المخالفات الشرعية التي نهى الشرع الحكيم عن ممارستها؛ والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تفشي الربا: وهو السبب الرئيسي.
- بيع الدين بالدين في صورة التوريق : والتوريق هو جعل الدين المؤجل في ذمة الغير — في الفترة ما بين ثبوته في الذمة وحلول أجله — صكوكًا قابلة للتداول في سوق ثانوية، وبذلك يمكن أن تجرى عليه عمليات التبادل والتداول المختلفة، وينقلب إلى نقود بعد أن كان مجرد التزام في ذمة المدين.

وقد أطلق بعض العلماء المعاصرين على هذه العملية اسم (التصكيك) وذكر أنها تقوم في الأساس على خلق أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على حافظة استثمارية ذات سيولة متدنية .

- المشتقات المالية: والمشتقات هي عقود معاوضة تهدف لتبادل المخاطر، ومن أشهر صورها المستقبليات (futures) والاختيارات (options).

- المستقبليات: هي عقود معاوضة مع تأجيل البدلين، مثل التعاقد على مبادلة دولار مقابل يورو في تاريخ مؤجل، بعد ستة أشهر مثلاً.

- الاختيارات: هي عقود خيار يقوم فيها الطرف الراغب في الخيار بدفع رسوم معينة مقابل حق شراء أسهم أو سلع أو عملة محددة بسعر محدد في تاريخ محدد.

ونظراً لأن المقصود من هذه العقود هو نقل المخاطر من طرف لآخر، فإن الغالب الأعم ( 99% في المستقبليات) هو أن يتم تسوية العقد حين يحل الأجل (أو قبل ذلك) بدفع الفرق بين السعر السائد آنذاك والسعر المثبت في العقد. فالعقد ينتهي بالتسوية على فروق الأسعار دون نقل لملكية الأصول التي بني عليها التعاقد، ولهذا سميت هذه العقود بالمشتقات، أي أنها مشتقة من الأصول المرتبطة بها لكنها لا يراد منها نقل ملكيتها وإنما التسوية على فروق أسعارها.

ولقد أكد الخبراء وعلماء الاقتصاد أن من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية كما سبق وأوضحنا، لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار.

- انفصال السوق المالية عن الأسواق الحقيقية:

هناك انفصام واضح بين الاثنين؛ ذلك لأن الاقتصاد في حقيقته هو النشاط الذي يدور حول توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف اقتصادية مثل الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، وهذا يتطلب التبادل. ولكن السوق المالية انفصلت عن السوق الحقيقية، وأصبح يتم التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعًا وشراءً من خلال المداينات والائتمان، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي؛ مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما.

ولما كان الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول، وإنما إلى أهرامات من الديون المتراكمة في توازن هش، ومن أجل المزيد من كسب العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، لذا فإن وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عن سداد القروض انهار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة.

- البيع على المكشوف: هو بيع لأوراق مالية مقترضة على أمل أن ينخفض السعر فإذا انخفض السعر قام المتاجرون بشراء الأسهم التي باعوها وإعادتها إلى مالكها.
- التعامل بالهامش : أن يقوم المشتري بدفع نسبة معينة من القيمة السوقية للأوراق المالية التي يرغب في شرائها ،أما باقي الثمن فيعتبر قرضاً يقدمه السمسار للمشتري ، ويتقاضى علية فائدة محددة .
- القمار والميسر .
- استثمار أموال المسلمين في البنوك الأجنبية

وقد أكدت خبيرة مالية دولية أن أزمة الائتمان المالي العالمي تمثل فرصة مهمة للقطاع المالي الإسلامي في ظل دخول سوق الإقراض العالمية في حقبة جديدة بعد الأزمة العالمية الحالية، ووصفته بأنه "النموذج الذي يحتاجه العالم الآن"، وأوضحت سواتي تانيجا المديرة في "مؤتمر منتدى التمويل الإسلامي " المنعقد في اسطنبول في شهر أكتوبر من السنة المنصرمة، أن هذه الفرصة تتمثل في بروز قطاع التمويل الإسلامي كبديل اقتصادي ناجح بطبيعته، وأن هذا النموذج هو ما يحتاجه العالم الآن، ونبهت إلى أن الفرصة لم تكن مواتية للمستثمر الحذر الذي اكتوى بنار الأزمة الائتمانية العالمية أكثر من الآن حتى يكتشف ما يمكن للأسواق الإسلامية أن تقدمه خاصة أن المنتجات المالية الإسلامية تتجنب تماما أساليب المضاربات، وهو ما يهدف إليه المشرعون في الحقبة الاقتصادية الجديدة التي بدأنا بدخولها.

وأشارت تانيجا إلى أنه في ظل العولمة تأثرت جميع الأدوات المالية سواء التقليدية أو الإسلامية بالأزمة المالية، غير أن العاملين في القطاع المالي الإسلامي يقومون بتحديد أسواق جديدة كنتيجة لذلك، ومن المرجح أنهم جددوا الثقة بقوة واستدامة النموذج المالي الإسلامي حتى أن البعض يلمح إلى أن المنتجات الإسلامية قد تقدم ملاذا آمنا في هذه الأوقات الصعبة.[33] كما أوضحت أن تميز إدارة التمويل الإسلامي بوجود الأرباح الحقيقية، والانضباط الدقيق، تسهم في جعل هذه الصناعة بديلا ناجحا بدلا من جعل المضاربة المالية أولوية في حد ذاتها.

وتقدر النسبة المتحفظة المتوقعة للسوق العالمي لصناعة التمويل الإسلامي بنحو 4 تريليونات دولار في حين أن الحجم الفعلي للسوق اليوم 700 مليار دولار، أي أن الحصة السوقية تبلغ 17.5 %، مما يعني أن هناك 80%يمكن لهذه الصناعة أن تستحوذ عليها، ويطمح اللاعبون الكبار الجدد للوصول إلى مناطق غير مطروقة قبلا، ويخطط اللاعبون للاستحواذ على جزء من خطط عمليات تطوير البنية التحتية المهمة في منطقة الخليج التي يتوقع أن تبلغ تريليونات الدولارات في العقد القادم[34].

و قد أظهرت الأحداث التي أصابت الأسواق العالمية في الأسابيع الأخيرة أن القطاع المالي الإسلامي لا يمكن أن يبقى منيعا عن أزمات الأسواق العالمية، إلا انه تجنب مع ذلك مشاكل الديون المتعثرة التي عانت منها الأسواق التقليدية، وبالرغم من ذلك تباطأ نمو القروض الإسلامية التي كانت قد تضاعف حجمها سنويا لتصل بالإجمال إلى 90 مليار دولار، ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008 انخفض إصدار الصكوك الإسلامية إلى 14 مليار دولار مقارنة مع 23 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2007 وفقا لستاندارد اند بورز.[35]

وفي الختام يمكن القول أن أخطر ما في العولمة برغم التراجع الأمريكي عن بعض مبادئها التي تعارض مصالحها بعد أحداث 11سبتمبر، هو النجاح الأمريكي الظاهر في توزيع خسائرها المالية على كل دول العالم بما فيها التي لم تشارك في يوم من الأيام وبأي حال من الأحوال في الرفاه الغربي على وجه العموم، والأمريكي على وجه الخصوص.

في الأخير تبقى بعض التساؤلات التي يمكن طرحها حول نفس الموضوع، أهمها:

**–هل الأزمة المالية الراهنة متعمدة ؟أم ناتجة عن جهل و تخبط علماء المال و الاقتصاد والسياسة؟**

**–هل يمكن النظر إلى ما تمر بهالولايات المتحدة الأميركية رأس هرم النظام الرأسمالي اليوم، على أنها أزمة اقتصادية وحسب، أي أنها أزمة مصارف خسرت مئات المليارات من الدولارات، أو أن ما تمر به إنما هي أزمة وجودية ذات أبعاد فلسفية– أيديولوجية تمس صلب النظام الرأسمالي في أبعاده السياسية والاقتصادية والأخلاقية؟**

الخاتمة.

إن الأزمة المالية الحالية شبيهة بفيروس ، إذ بدأت بالأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية ل تمتد عدواها إلى الأسواق المالية في أوروبا ثم إلى العديد من البلدان الأخرى. ولا تقتصر هذه الأزمة على البنوك أو النظام المالي فقط بل بدأت تتعداها إلى الاقتصاد الحقيقي وما يمكن أن يترتب عنه من تفاقم لمشكل البطالة والفقر خاصة في البلدان النامية، وهي تندرج ضمن سلسلة الأزمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن.

إن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية الراهنة هي نفسها المخالفات الشرعية التي نهى الشرع الحكيم عن ممارستها؛ والتي تتمثل أساسا في تفشي الربا، بيع الدين بالدين في صورة التوريق، التعامل بالمشتقات المالية، إلى جانب انفصال السوق المالية عن الأسواق الحقيقية، وانعدام العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع في البلدان المتقدمة، وفي المركز الأول داخل الرأسمالية النيوليبرالية، وهو ما دفع بالعائلات إلى الإفراط في الاستدانة في ظل التسهيلات المقدمة من طرف البنوك.

فالأزمة الحالية عميقة جدا ومن الموهم أن نعتقد أننا يمكن أن نقضي عليها من خلال تخفيض بسيط لمعدل الفائدة – فهو ضروري لكن غير كاف– أو من خلال برامج إصلاح محدودة، بل إن الخروج من هذه الأزمة يتطلب وضع حد للعوامل التي أدت إلى تفجيرها من خلال إعادة هيكلة النظام المالي الدولي وذلك لا يتم إلا بالاعتماد على أسس ومبادئ النظام المالي الإسلامي، الذي بات أكثر أماناً عن غيره من الأنظمة المالية التقليدية.

**الهوامش.**

[1]حازم الببلاوي،" الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم "،ص.3.اتاريخ التحنيل 13-03-2009.
www.iid-alraid.de/Arabisch/Abwab/Artikel/2008/Dirasat/Dr0000117.doc

[2]نفس المرجع،ص.6.

[3] Jacques Sapir, Les racines sociales de la crise financière Implications pour l'Europe. http://www.france.attac.org/spip.php?article9400.02/03/ 2009.P.3. vu le 02/03/ 2009

[4]حازم الببلاوي،مرحع سابق،ص.6.

[5] Jacques Sapir. OP.Cit.P.3-13.

[6] René Ricol, Rapport sur la crise financière, Mission confiée par le Président de la République Dans le contexte de la Présidence française de l'Union européenne 2008,P.26
http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/BRP/084000587/0000.pdf vu le 25/02/2009

[7]سامر مظهر قنطقجي،" ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"،دمشق:دار النهضة،2008، ص.32.

[8]حازم الببلاوي،ص.5.

[9] إبراهيم علوش ،" نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية" ،ص3 . -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537 F4EB34C27B17.htm

[10] René Ricol,Op,Cit,P.26.

[11] محمد عبد الحليم عمر ، "قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية "، ندوة حول الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية ،11 من أكتوبر 2008م، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي،ص.9.

[12] حازم الببلاوي،ص.5.

[13] نفس المرجع،ص.5.

[14] محمد عبد الحليم عمر ، مرجع سابق،ص.13.

[15] Patrick ARTUS, ‘Comment éviter une finance procyclique ?’, Flach économie, mai 2008 - N° 200,P,2. http://cib.natixis.com/flushdoc.aspx?id=38619.vu le 03/03/2009.

[16] Ibid,P.4.

[17] Henri Bogaert, "La crise financière et ses effets sur l’économie belge : premiers constats et perspectives ", Rapport au Parlement Commission du secteur privé, de la politique scientifique, de l'enseignement, des institutions scientifiques et culturelles nationales, des commerçants et de l'agriculture de la Chambre des Représentants ,7 janvier. 2009,P.5. http://www.plan.be/admin/uploaded/200901151649150.2661_final.pdf. vu le 19/03/2009.

[18] حازم الببلاوي،ص.ص.10-12.

[19] سامر مظهر قطنقجي،مرجع سابق، ص.64.

[20] نفس المرجع.ص.ص8-10.

[21] نفس المرجع.ص. 10.

[22] الأزمة المالية: مدلولاتها بالنسبة للبلدان النامية ، http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC,~theSitePK:469372,00.html

[23] سامر مظهر قطنقجي، مرجع سابق،ص.70.

* انظر في ذلك: رفيق يونس المصري، محمد رياض الأبرش، الربا والفائدة دراسة اقتصادية مقارنة. ط02، ، بيروت:دار الفكر المعاصر، 2001.

[24] سعد طبري، "دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص:التخطيط، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص. 140.

[25] فلاق علي، "تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي- وسائله ومؤسساته"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي, جامعة الجزائر, 2002/2001, ص 32.

[26] مصطفى محمد مصطفى إبراهيم، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية —دراسة تطبيقية في تجربة البنوك السعودية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة- مصر- 2006، ص12 .

[27] سعد طبري, مرجع سابق, ص.142 .

[28] أحمد النجار، "البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي"، مجلة المسلم المعاصر، ع24، أكتوبر- نوفمبر 1980، ص164.

[29] جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، الجزائر: دار النبأ، 1996، ص. 48.

[30] رزان عدنان، " وكالة التصنيف العالمية تجيب عن أسئلة مطروحة في عالم التمويل الموافق للشريعة الإسلامية" ، القبس( جريدة كويتية)، 16 شعبان 1429هـ 17 أغسطس 2008 السنة — العدد37 ، ص 40.
www.alqabas.com.kw/Temp/Pages/2008/08/17/40_page.pdf

[31] المرجع نفسه.

[32] حسين شحاتة، "أزمة النظام المالي العالمي فى ميزان الاقتصاد الإسلامى، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، 2008/1429: WWW.Darelmashora.com

[33] سواتي تانيجا، "النظام المالي الإسلامي نموذج يحتاجه العالم بعد الأزمة العالمية"، الاتحاد الإماراتية، الاثنين 6 أكتوبر2008 http://www.alittihad.co.ae

[34] رزان عدنان، مرجع سابق، ص. 40.

[35] سواتي تانيجا، مرجع سابق.